

## رفاق القتل والتصفيات

جددت قيادة المؤتمر وكتلتها البرلمانية تمسكهم برفع الحصانة عن القيادي الاشتراكي النائب محمد صالح القباطي على خلفية الاتهامات الخطيرة التي أطلقها الأسبوع الماضي وزعم اكتشافه مخططاً يستهدف اغتيال الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي، وتوجيه الاتهام بذلك إلى الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، وطوال الأسبوع والقيادي الاشتراكي عاجز عن تقديم أي دليل يؤكد صحة اتهاماته، محاولات تهرب القباطي من إبراز الأدلة بالادعاء، أن البرلمان يمارس عليه الإرهاب استعطاف مفوض ومسكنة تكشف عن حقد وكراهية حزب القتل الآخر.

## المؤتمر يطالب برفع الحصانة عن القباطي بما يتيح رفع الدعوى القضائية ضده

رئيس المؤتمر علي عبدالله صالح إلى النيابة العامة أو اتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية ضده، اعتبرها تهديداً وارهاباً له على خلاف ما توقعه من تعاون البرلمان.. وفي تهرب واضح ومحاولة تبرير ذنبه قال: "إن تقديم الأدلة هو من اختصاص الجهات الأمنية وليس من شأنه". وأضاف القباطي: "إنه تحدث عن معلومات استخباراتية ذات مصداقية سيطرهما على الأجهزة المعنية".

ودعا إلى رفع موضوع الاتهام إلى رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي طالما أصبح الموضوع محل خلاف في البرلمان حسب التوافق المنصوص عليه في المبادرة الخليجية والبيته التنفيذية- وفق رئيس كتلة الاشتراكي.

وبالمقابل جدد البرلمان مطالبته للقباطي بما وصفها الأخير سابقاً بالأدلة الدامغة.

وقال رئيس مجلس النواب الشيخ يحيى الراعي: إن المجلس بالعادة يتعاون في مسائل الاتهام بمخاطبة الأجهزة المعنية، لكن القباطي وجه اتهاماً مباشراً للرئيس السابق مستنداً لما أسماه "أدلة دامغة"، فإما أن يقدم تلك الأدلة الدامغة أو اتخذت ضده الإجراءات الدستورية والقانونية.

**البركاني: الحزب الاشتراكي هو من يملك تاريخاً دموياً مليئاً بالاغتيالات وليس المؤتمر الشعبي**

**الراعي: إما أن يقدم القباطي "الأدلة الدامغة" أو اتخذت ضده الإجراءات الدستورية والقانونية**

**أبو حليقة: المؤتمر يرفع دعوى قضائية ضد القباطي إلى النائب العام**

وأمام إصرار البرلمان على ضرورة أن يقدم الاشتراكي محمد القباطي أدلة تثبت مزاعمه، نجده ابتكر طريقة جديدة للهروب في جلسة الأربعاء، فذهب إلى اتهام البرلمان بإرهابه جزاء طرحه عن المخطط المزعوم لاغتيال أمين عام الاشتراكي ياسين سعيد نعمان.

وقال في الجلسة: إن البرلمان منعه من استكمال حديثه عن مخطط الاغتيال.. مستغنياً ما اعتبره حملة إعلامية ضده وضد حزبه شارك فيها الإعلام الرسمي.

واعتبر القباطي مطالبة النواب له بتقديم أدلة اتهمه للرئيس السابق

وكان القباطي لدى تواجد حكومة خالد بخاخ في البرلمان لتقديم برنامجه، أتهم على هامش ملاحظاته على البرنامج ما أسماه روموز النظام السابق وفي مقدمتهم الرئيس صالح بالوقوف وراء مخطط لاغتيال أمين عام الاشتراكي.

وقال القباطي: إن لديهم في الاشتراكي "أدلة استخباراتية" تؤيد اتهامه.

وفي هذا الصدد دعا مصدر مؤتمر ي مسؤول البرلمان إلى رفع الحصانة عن القباطي للمتمكن من رفع دعوى قضائية ضده.

وبهذا جدد الشيخ سلطان البركاني رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام مطالبة المؤتمر برفع الحصانة البرلمانية عن القيادي الاشتراكي النائب محمد صالح القباطي على خلفية اتهام الأخير لرئيس الجمهورية السابق رئيس المؤتمر الزعيم علي عبدالله صالح بالوقوف وراء مخطط يستهدف اغتيال أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان.

وقال البركاني في جلسة البرلمان- الثلاثاء: "إن كتلة المؤتمر الشعبي العام تطالب برفع الحصانة عن القباطي أو تقديم القباطي لما ذكر أنها أدلة على وجود مخطط لاغتيال نعمان يقف وراءه الرئيس السابق".

وأضاف: "إن قاعة البرلمان يجب ألا تكون محلاً للفوضى وإثارة المواضيع دون أدلة".

من جانبه قال رئيس مجلس النواب الشيخ يحيى الراعي، إنه كان يفترض بالقباطي أن يتحدث بصيغة أخرى عن وجود معلومات بشأن اغتيال ياسين سعيد نعمان، يدعو النواب بناءً عليها إلى التواصل مع الجهات المعنية بخصوصها.

وواصل: "لكن القباطي تحدث عن أدلة دامغة، وعليه أن يأتي بها، أو من حق المجلس اتخاذ إجراءاته اللانحوية".

مصدر مؤتمري يسخر من القباطي

## أيدينا ليست ملوثة بالدماء مثلكم

النائب محمد صالح القباطي بما يتيح لنا رفع الدعوى القضائية أمام القضاء ضده لأن ذلك أمر لا يجوز السكوت عنه ولا نلنا نقل أن يفترى علينا أو على أي من قياداتنا أو أن يصنع أي كان بطولات زائفة على حسابنا أو أن يخلق لنفسه هالة أو يوحد قواه المتناثرة خلفه بالادعاءات الكاذبة والمضللة، ولأن الشعب اليمني كله يعرف أن المؤتمر الشعبي العام والنظام السابق وقياداته والرئيس علي عبدالله صالح الذي ذكره القباطي بالاسم لم يتعودوا على الدماء، ولم يتربوا عليها ولن يكونوا من هواته مطلقاً، ويشهد بذلك أن حالة القتل والتصفيات التي عاشها الحزب الاشتراكي منذ استلامه السلطة عام 67م وحتى قيام الوحدة اليمنية 90م ضد بعضهم البعض لم تكن دأب المؤتمر الشعبي العام ولا سلوكه ولا الرئيس علي عبدالله صالح".

واختتم المصدر بالقول: "إن الحزب الاشتراكي منذ قيام الوحدة إلى اليوم قد سلم من حمات الدم والمجازر والتصفيات التي كان يقوم بها ضد بعضه البعض من حين إلى آخر وترتب على تصفيات خصومه ومن يختلف تعاضف زائف ومؤقت ليس إلا".

وأضاف المصدر: "ومع ذلك فإن الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام والمؤتمر الشعبي العام بكافة أعضائه وقياداته يطالبون القباطي بتقديم الأدلة التي قال بأنها موثوقة وجادة ليحسم القضاء ذلك الأمر، ومالم يقدمها فإننا نطالب مجلس النواب برفع الحصانة عن

سخر مصدر مسئول في المؤتمر الشعبي العام من الإدعاءات التي أطلقها رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي محمد صالح القباطي بأن هناك مؤامرة لاغتيال أمين عام الحزب الاشتراكي ياسين سعيد نعمان.

وقال المصدر: "بالرغم من أن رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام الأمين العام المساعد الشيخ سلطان البركاني قد رد على تلك الادعاءات وكذبها إلا أننا في المؤتمر ليست لنا عداوة مع ياسين نعمان أو غيره وتتعامل مع الخصوم السياسيين التعامل المتعارف عليه دولياً ولن تكون أيدينا ملوثة بالدماء، ولم نترتب عليها كما هو حال بعض الرفاق بالحزب الاشتراكي، وإنما نكرز الحديث نفسه الذي رد به رئيس الكتلة البرلمانية على القباطي إن أصحاب التصفيات والوجبات والقتل هم بعض الرفاق داخل الحزب الاشتراكي وليس في مكان آخر وأن أي ادعاء أو إصااق تهم بالأخرين إنما هو تعبير عن الإفلاس الذي وصل إليه الحزب الاشتراكي ومجموع الرفاق والحالة البائسة التي يعيشونها ويحاولون من خلال هذه الادعاءات كسب تعاضف زائف ومؤقت ليس إلا".

وأضاف المصدر: "ومع ذلك فإن الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام والمؤتمر الشعبي العام بكافة أعضائه وقياداته يطالبون القباطي بتقديم الأدلة التي قال بأنها موثوقة وجادة ليحسم القضاء ذلك الأمر، ومالم يقدمها فإننا نطالب مجلس النواب برفع الحصانة عن

## أبو حليقة يكشف إجراءات برلمانية ومؤتمرية تجاه النائب القباطي

القباطي حتى يتاح للنيابة والقضاء التحقيق معه.

ونوه النائب ابو حليقة الى ان حقوق الناس وأعراضهم ودمهم وكرامتهم لم ولن تكون مباحة للأهواء السياسية، مشيراً إلى أنه يفترض على محمد القباطي ان يتلافى هفوته بسحب كلامه ويقدم اعتذاراً، ولكن يبدو انه يستعرض بطولات زائفة ويتمسك بتهمته ويصر على ما قاله بكبرياء وعناد ربما لمكيدة سياسية وجنائية لاغتيال ياسين سعيد نعمان يخطط لها الحزب الاشتراكي الذي تربى وعاش على التصفيات والاغتيالات، وما قاله القباطي مقدمة لذر الرماد على العيون وإيجاد غريم مسبقاً لجريمتهم..

ويذكر القباطي وغيره ان المؤتمر الشعبي العام وقياداته لم يكونوا يوماً ما آلة قتل وتآمر وانتقام منذ تأسس عام 1982م، ولم يكن نصح الزعيم علي عبدالله صالح منذ عرفه الوطن والشعب يقوم على التصفيات والثارات والدماء.

مختتماً حديثه بالقول: لا تزال أمام النائب محمد القباطي فرصة لمراجعة نفسه، مالم فالبرلمان سيحيله للقضاء وسيؤدي دوره تجاه هذه القضية على أكمل وجه لأن القانون والشرع في مثل هذه القضايا ينص على اثباتها بالأدلة أو إقامة الحد على من أطلقها جزافاً.



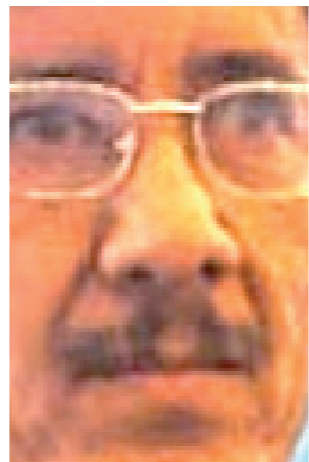
وأشار الدكتور علي ابو حليقة- رئيس اللجنة الدستورية والقانونية في البرلمان- إلى ان النائب محمد القباطي أراد ان يصنع من نفسه بطلاً في البرلمان في زمن يسعى البعض لصنع بطولاتهم من هذه الناحية، ولكنه وقع في هفوة سياسية كبيرة وجنائية في ذات الوقت. وقال ابو حليقة في تصريح لـ «الميثاق»: «عندما اتهم القباطي رموز المؤتمر وعلى رأسهم الزعيم علي عبدالله صالح بمحاولة اغتيال الدكتور ياسين سعيد نعمان فهذا القول جريمة جنائية يترتب عليها إجراءات قانونية ستربط بالحصانة وبعضويته في البرلمان.

وأضاف: لقد افترى القباطي على أناس أبرياء، مما قاله كبراءة الذنب من دم ابن يعقوب، وكان للبرلمان موقف حاسم ازاء ذلك، إما ان يقدم القباطي أدلته الدامغة التي اشار إليها في تهمته أو أنه سيحال الى لجنة برلمانية للتحقيق معه فيما قاله..

وكشف الدكتور ابو حليقة عن اجراء مؤتمري يقوم به المستشارون القانونيون للمؤتمر برفع دعوى قضائية ضد القباطي الى النيابة العامة..

لافتاً الى ان القضية ستسير في خطين متوازيين مؤتمرياً وبرلمانياً. وتابع قائلاً: يفترض على النائب العام ان يقوم بدوره في هذه القضية بالرغم الى وزير العدل لمطالبة مجلس النواب بسحب الحصانة عن النائب محمد

## أصحاب التصفيات والقتل هم بعض الرفاق داخل الحزب الاشتراكي



محمد علي عناش

فزاعة صالح، وإخفافها لحقائق الحرب ضد القاعدة التي تمر بها البلاد والتحولات التي شهدتها منذ شهر سبتمبر، وأن ما وراء الأكمة ما وراءها مدركين أن هناك تكليفاً بذلك، ومر تبطة بموضوع العقوبات ورفض التمديد والموقف المناهض للدولة الاتحادية من إقليميين، إلا أن هذا الاتهام الذي يتنافى مع توجهات المؤتمر ومصطلحه وغياب المبررات التي تدعو لذلك، يؤكد حجم الإفلاس الذي وصل إليه الاشتراكي واليسار اليمني برمته، الذي تنازل عن مبادئه وأسقط أسسه المعرفية التي تقوم على الموضوعية والعقلانية والمنهجية في قراءة الواقع وإصدار الاحكام والمواقف، حيث تحول منذ أزمة 2011م إلى تابع للقوى التقليدية الموغلة في الفساد والاستبداد والتطرف، ومنفذاً لأجندتها وأهدأفها، وما هو في هذه المرحلة يمارس نفس الدور ونفس المنهجية، لصالح التحالف الناشئ الذي يستهدف الوحدة.. والدولة والنهج الديمقراطي، هذه الأسس والنواب الوطنية التي أصبح الاشتراكي واليسار اليمني من ألد أعدائها ومن أكثر من تآجروا بها واستثمرها وبشكل سين.. والمتتبع لمسيرة مواقف هذه الأحزاب التي تجيد تسويق الأوهام وإبداع التضليل، سيجد أن القضية لم تكن وطنياً ولا مستقبل شعب وإنما القضية بالنسبة لهم كانت صالح..



محمد علي عناش

عندما يكون لديه القدرة على ترجمة هذه الطموحات، وهذا الذي حدث طوال ثلاث سنوات من حكومة الوفاق الوطني، الفاشلة والفايدة والمتصلة عن كل طموحات التغيير، حينها كان ياسين صامتا ومنعزلاً يبحث عما يوارى به سواة هذه الحكومة بتسويق اتهامات للنظام السابق، لكنه اكتشف ان الاتهامات ستكون مخجلة أمام حجم هذا الترددي في عهد هذه الحكومة، لذا اكتفى بالقول إن الفساد أصبح بلا حشمة، ثم صمت طويلاً، يرتب خلف الكواليس بالتنسيق مع بن عمر والطايرين الجدد لوضع جديد يتطلب فيه الأمر إزاحة صالح بآية طريقة.

حتى قضية الإرهاب دخلت ساحة اللعبة السياسية والكيد السياسي والتزييف للحقائق في مواجهة صالح أثناء أزمة 2011م، وكلنا نتذكر انتقادات الخارجية الأمريكية الحادة الموجهة لحزب المشترك بسبب مواقفها المانعة من الإرهاب وتقبلها من حجم وخطورة تنظيم القاعدة في اليمن، هذه الانتقادات التي جاءت استناداً إلى تصريحات ومواقف قادة المشترك وفي مقدمتهم الدكتور ياسين تجاه تنظيم القاعدة التي توحدت وتناغمت بأن القاعدة هي

## اليسار اليمني وبؤس المواقف

كالهيو وبين، غير أن الأمر ليس عفويًا خاصة في ظل هذه الظروف التي تمر بها البلاد والتحولات التي شهدتها منذ شهر سبتمبر، وأن ما وراء الأكمة ما وراءها مدركين أن هناك تكليفاً بذلك، ومر تبطة بموضوع العقوبات ورفض التمديد والموقف المناهض للدولة الاتحادية من إقليميين، إلا أن هذا الاتهام الذي يتنافى مع توجهات المؤتمر ومصطلحه وغياب المبررات التي تدعو لذلك، يؤكد حجم الإفلاس الذي وصل إليه الاشتراكي واليسار اليمني برمته، الذي تنازل عن مبادئه وأسقط أسسه المعرفية التي تقوم على الموضوعية والعقلانية والمنهجية في قراءة الواقع وإصدار الاحكام والمواقف، حيث تحول منذ أزمة 2011م إلى تابع للقوى التقليدية الموغلة في الفساد والاستبداد والتطرف، ومنفذاً لأجندتها وأهدأفها، وما هو في هذه المرحلة يمارس نفس الدور ونفس المنهجية، لصالح التحالف الناشئ الذي يستهدف الوحدة.. والدولة والنهج الديمقراطي، هذه الأسس والنواب الوطنية التي أصبح الاشتراكي واليسار اليمني من ألد أعدائها ومن أكثر من تآجروا بها واستثمرها وبشكل سين.. والمتتبع لمسيرة مواقف هذه الأحزاب التي تجيد تسويق الأوهام وإبداع التضليل، سيجد أن القضية لم تكن وطنياً ولا مستقبل شعب وإنما القضية بالنسبة لهم كانت صالح..